

تقنيات تمويل و آليات تطوير الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة
و المتوسطة - حالة المؤسسات الجزائرية

**Financing techniques and mechanisms for the development of
economic intelligence in small and medium enterprises - The case of
Algerian enterprises**

نجاري فاطمة زهراء¹ ، رديف مصطفى^{2*}

¹ جامعة جيلالي ليايس بسيدي بلعباس، الجزائر، nedjari.fatima@yahoo.fr

² جامعة جيلالي ليايس بسيدي بلعباس، الجزائر، redif.cur@gmail.com

تاريخ النشر: 15/ 12/ 2017

تاريخ القبول: 17/ 07/ 2017

تاريخ الاستلام: 06/ 06/ 2017

ملخص:

أصبح تبني إستراتيجية للذكاء الاقتصادي من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية أمراً غاية في الأهمية ، في حين يبقى البحث دائما جاريا للوصول إلى أنجع تقنيات التمويل لهذه الفئة من المؤسسات. يهدف هذا البحث للتطرق إلى أهم تقنيات التمويل و آليات تطوير الذكاء الاقتصادي الخاص بها. أين تكمن أهمية الدراسة في البحث عن تلك العلاقة المستوحاة بين كل من السهر المالي و أدوات التمويل المختارة من طرف هذه المؤسسات ، مع إيجاد طريقة للذكاء الاقتصادي التي تتبعها بغية الحصول على أحسن الفرص و مواجهة التهديدات المحدقة بها . أين توصلنا في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتبنى إستراتيجية دفاعية للذكاء الاقتصادي مع إتباعها لتقنيات تمويل أكثر أمانا و أقل مخاطرة.

كلمات مفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تقنيات التمويل، الذكاء الاقتصادي ، السهر المالي .

تصنيف JEL: G2 ، O3.

* المؤلف المرسل: رديف مصطفى، الإيميل: redif.cur@gmail.com

Abstract:

Economists consider the small and medium enterprise as an engine of growth for the economy, and therefore they are considered a necessity for a private Algerian economy with the emergence of economic intelligence, where economic intelligence is one of the cranes in organizations.

Algerian institutions suffer from several problems and obstacles, such as funding, and are trying to adapt to the new ways of governance and financial vigilance.

In this research we will try to develop the most important financing techniques and mechanisms for developing economic intelligence in the Algerian small and medium enterprises.

Keywords: Small and medium enterprises, finance techniques, economic intelligence, financial vigilance.

Jel Classification Codes: G2, O3.

1. مقدمة:

ليس من الصدفة بمكان ظهور الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر العالم و محاولة هذه الأخيرة العمل وفق آلية السهر المالي و إيجاد منافذ تنافسية جديدة ، بل كان ذلك كحتمية نتيجة للمشاكل و العراقيل التي تعاني منها هذه المؤسسات كمشكل التمويل ؛ لذلك تحاول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الدخول في سياق المنافسة و عالم مبني على السهر و الحيلة مما يستدعي منا التعمق في معرفة آليات تطبيقات الذكاء الاقتصادي و مختلف متطلباته ، فإن كانت الدول الصناعية الكبرى كالدول الأوروبية و الآسيوية لا تزال حقول التجارب فيها جارية حول تطبيقات الذكاء الاقتصادي و اليقظة على أرضية مؤسساتها بالرغم من قطعها عدة أشواط في الميدان ، فللجزائر و مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة رأي و كلمة أخرى في شأن تبني تطبيقات الذكاء الاقتصادي و السهر المالي بها ؛

أين أصبحت الدولة تعطي اهتماما بالغاً لهذه الفئة من المؤسسات من خلال الحكومات المتعاقبة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية اليوم ، و هذا سواء من خلال إنشاء المؤسسات الداعمة أو من خلال منح التحفيزات المالية ، خاصة مع انطلاق البرنامج الخماسي 2010-2014 ، الذي خصص مبلغ 386 مليار دينار لعملية تأهيلها .

إلا أن الحديث عن مسألة الذكاء الاقتصادي وكذا طبيعة السهر المالي المتواجدة على مستوى هذه الفئة الحساسة من المؤسسات يتطلب الدراسة الميدانية و التقرب منها عن كثب لمعرفة ما يجري بها ، سنحاول في هذه الدراسة معرفة مدى تطوير مفاهيم وأهمية الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وعلاقة هذا الأخير بالسهر المالي لها ، مع التطرق لأهم تقنيات التمويل التي تعتمد عليها هذه الفئة من المؤسسات .

نجد "هربرت سيمون" قد اقترح ، حوالي سنة 1960 بأن الذكاء هو المرحلة الأولى لسيرورة القرار التي تتركب لاستكشاف البيئة من أجل التعريف بالوضعيات الخاصة بالقرارات ، أتى "هارولد ويلنسكي" حوالي سنة 1967 لاعطاء أول تعريف للذكاء الاقتصادي ، في مؤلفه : " الذكاء الخدماتي " أين اعتبره بمثابة النشاط الذي يقوم بإنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمؤسسة ، أو المنظمة المجمعة و المنتجة في إطار شرعي و انطلاقا من مصادر مفتوحة ؛

أما بالنسبة لكل من مارتيني و ريبولت حوالي عام 1988 ، تحدثا في مؤلفهما "السهر" على أن الذكاء الاقتصادي هو ذلك الموقف المنظم على الأقل و المستمع للإشارات المتأتية من محيط المؤسسة القابل لوضع سبب للخيارات الاستراتيجية ؛ أما المفوضية العامة لمخطط 1994 تحت رئاسة " هنري مارتز" توصل إلى أن الذكاء الاقتصادي يعني الانشغال بالإدارة ، و بتقنيات التسيير ، رأسملة المعلومات الإستراتيجية و الضرورية في المنظمة .

أما في الجزائر ، في دراسة منشورة للباحثة سهام عبد الكريم حوالي سنة 2012 ، اعتبرت الذكاء الاقتصادي طريقا للإبداع من خلال ما أظهرته التطورات الحديثة للأعمال المرتبطة بالإبداع و الدور المهم للمعلومة و استغلالها الفعال في تطويره ، أين أصبحت المؤسسات بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة تسعى للعمل بأدوات الذكاء الاقتصادي ، كتنبي الاستراتيجية الدفاعية و اختيار عدة أدوات للتمويل تتناسب مع طبيعتها و تركيبتها و بيئتها المتواجدة فيها .

1.1 اشكالية البحث :

ماهي آليات تطوير الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وماهي تقنيات تمويلها؟
فرضيات الدراسة:

❖ الفرضية الأولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين السهر المالي و نوعية الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالذكاء الاقتصادي المتمثلة في السياسة الدفاعية ضد المخاطر .

❖ الفرضية الثانية : توجد علاقة ما ، بين السهر المالي و أدوات التمويل المختارة من طرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة .

2.1 أسئلة البحث :

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الأسئلة الآتية :

- ماهية الذكاء الاقتصادي ، و فيم تتمثل تطبيقاته؟.
- كيف يتم تطوير الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟.
- ماهي أهم تقنيات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟.

3.1 أهمية الدراسة : تظهر أهمية الدراسة في اعتبار الذكاء الاقتصادي موضوعا اقتصاديا من مواضيع الساعة ، كونه يطرح البدائل ، الاقتراحات و كذا التوقع بشأن الفرص و التهديدات التي قد تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أن السهر المالي من شأنه أن يوجه المؤسسة إلى اتباع خيارات عديدة فيما يخص قرارات التمويل الخاصة بها ، الأمر الذي جعل عدة مؤسسات متوسطة و صغيرة في العالم تتحول إلى مؤسسات عالمية بفضل تطبيق آليات الذكاء الاقتصادي .

4.1 المنهج المتبع في الدراسة :

سعيًا لتحقيق أهداف البحث و الوصول إلى نتائج نخرج بها من هذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ، و منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي ، و لغرض التحقق من فرضيات الدراسة استعملنا بعض المتغيرات مثل : السهر المالي ، الذكاء الاقتصادي ، السياسة الدفاعية .

1.2 عناصر الذكاء الاقتصادي:

يعرف كل من " برنارد بيسون و جون كلود" في مؤلفهما " التدقيق للذكاء الاقتصادي " ، الذكاء الاقتصادي :

بأنه التحكم و حسن استعمال المعلومة ، و من ثم إنتاج معارف جديدة ، فإن الكشف عن الأخطار ، الفرص المجمعة ، حفظ ، تحليل ، تصحيح ، و إشاعة المعلومة الضرورية و الإستراتيجية للذين هم بحاجة إليها ؛ ¹ (Bernard Besson,1998) ، بالتالي تتمحور عناصر الذكاء الاقتصادي فيمايلي :

2.2 سياسة التنافسية: و تركز أساسا على عمليات البحث و التطوير و تسمح بمسيرة المنافسة في تعقب الفرص و الحصول على الأسواق الخارجية ، المسيرة هذه تكون بالتعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية و تجميع الخبرات و المعلومات العامة و الخاصة.

3.2 سياسة الأمن الاقتصادي: لقد تراجع الخطر العسكري المباشر ليترك المجال واسعا لمخاطر جديدة غير مباشرة من بينها الخطر مثل ضد المصالح الاقتصادية ، حيث أن تحرير نشاطات عدة قطاعات و تطوير التبادل الحر جعل معظم الدول معرضة للتحركات الاقتصادية العالمية ، و أصبحت رهانات الأمن

الاقتصادي تتحدد في مفهوم المصالح الأساسية للوطن ، أي ترتيب العناصر الأساسية للطاقت الاقتصادية والعلمية للوطن ، مما يستدعي حماية المحيط الاستراتيجي للاقتصاد الوطني.

4.2 سياسة التأثير: و ذلك على مستوى الهيئات الخاصة باعداد النظم و المعايير التي تنظم الحياة الاقتصادية ، من خلال التأثير على القرار السياسي و الاقتصادي يشرح ضرورة ايجابية قانون ما أو خطورته و سلبيته ، فساهم في فعالية القوانين المصادق عليها بعد أن تأخذ في الحسبان رأي المهنيين و مختلف المتعاملين². (مراد ناصر، 2012).

1.3 نظرية اتخاذ القرارات ومسألة معالجة المعلومات بالنسبة لقائدي المؤسسات المتوسطة والصغيرة : يهتم العديد من الكتاب بنظريات القرار التي تكشف عن الإمكانيات الموضوعية من طرف العقل البشري عند الأخذ بالحسبان للمعلومة و انحرافات التحليل التي يسهر عليها عند معالجته لها ، " هربت سيمون " ، أب النظرية العقلانية المحدودة لاحظ أن البشر هم عقلانيين انطلاقا من اللحظة التي يكونون فيها قادرين على شرح و توضيح قراراتهم ؛ و بتعريف أوسع للعقلانية : " فتطبيقا كل سلوك إنساني هو عقلائي، و الأشخاص لديهم أسبابهم ليفعلوا ما يفعلوا ، و إذا سألناهم يمكن أن يعطوا رأيهم فيما يخص أسبابهم " ، ولكنه يشير إلى أن هذه العقلانية هي محدودة لأنهم عادة ما يرتكبوا الأخطاء المحكوم عليها ، و يتخذون قراراتهم بالنسبة للأهداف التي يروا بأنهم سيتوصلوا إليها ، و ليس على مستوى التحليل الذي يقومون به حول بيئتهم ؛³ (Véronique coggia,2009) ، لذلك عرف كل من آلان دييرو ديار الذكاء الاقتصادي بأنه : " أداة مساعدة على اتخاذ القرار تعتمد على معلومة القرار ، بمعنى المعلومة التي تكون كمورد استراتيجي للمؤسسة ، و هدفه هو التقليل من اللاتيقن حتى لا يكون القرار عشوائيا"⁴ (Nicolas Moinet,2010).

لذلك فالذكاء الاقتصادي تابع لأربعة أهداف أساسية وهي :

- بث لثقافة الذكاء الاقتصادي .
- خلق تنسيق بين العام و الخاص .
- تحصيل جديد للعلاقات المرتكزة على الثقة .
- أخيرا ضمان الممتلكات التكنولوجية و الصناعية.⁵ (Nicolas Moinet,2007) .

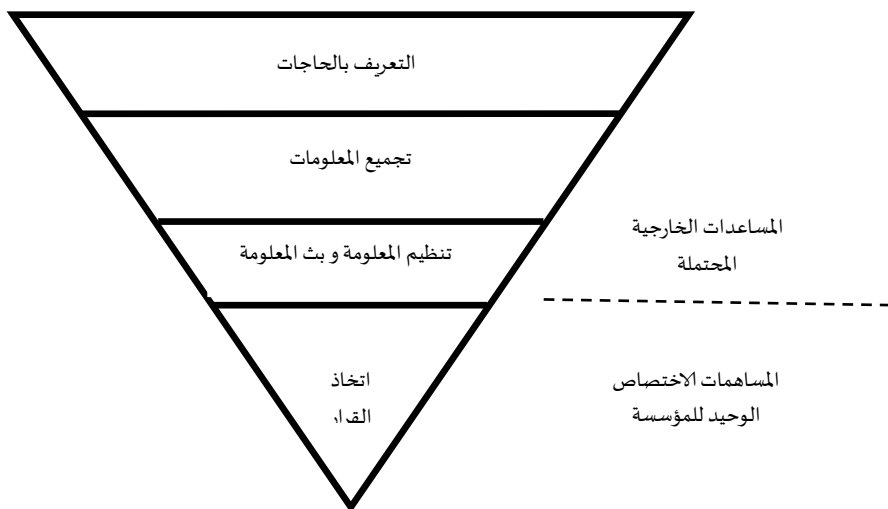
2.3: تطوير الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة

- من المتكفل بألية الذكاء الاقتصادي الاقليمي ؟

إن النقص في الوسائل و الامكانيات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجبرها على تسيير نظام المعلومات بأنفسها ، الأمر الذي يجعل طرق الذكاء الاقتصادي تأخذ على عاتق طرف خارجي يمكن له أن يجمع الكفاءات التي تفتقدها المؤسسات المتوسطة و الصغيرة .

يعتبر الفاعلين العموميين الذكاء الاقليمي المعرف الوحيد و الكفو لوضع آلية تطوير الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، لذلك فكرة الذكاء الاقليمي لديها سببا للوجود لكن هذا لا يمكن له أن يغذي بصفة منتظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكل مخرجات المعلومات ، مما يؤدي إلى المفارقة من عبء العمل و بذل الكثير من الجهد على كاهل قائدي هذه المؤسسات كما يلزمهم باختيار المعلومة ، معالجتها في النهاية بثها للشخص المناسب في المؤسسة ، و التكفل بهذه الآلية من طرف الفاعلين العموميين لا يمكن له الحد من السهر على الرغم من أن هذا المصطلح إلى غاية اللحظة لديه أفضلية قوية ، في وضع الترتيبات الحالية المتاحة⁶، (Véronique coggia, 2009)، و ذلك ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم 01: آلية الذكاء الاقتصادي ومراحل التكفل به من طرف ممثل خارجي محتمل



Source : Véronique Coggia, l'intelligence économique et prise de décision dans les PME ; l'Harmattan , Paris 2009 .p62.

3.3 السهر والآليات الأساسية للذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

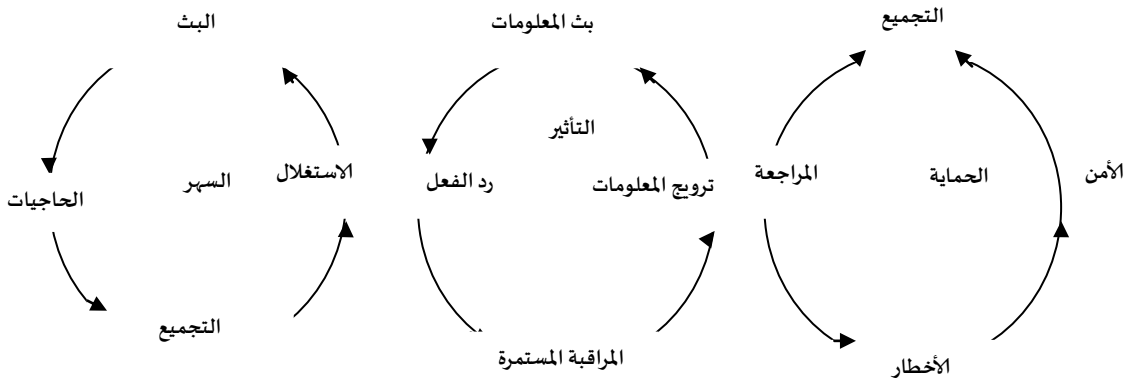
السهر: من الممكن الفهم و التوقع لأهم التطورات التي تحرك المحيط أو البيئة الخاصة بالمؤسسة و آلية السهر الهدف منها هو الوصول إلى اتخاذ القرار، و ضروراته متعددة و هي :

- تسمح باجتناّب بعض الأخطاء الفادحة (معلومة خاطئة ، عدم المعرفة لمعلومة رأسمالية).
- تسهل تحرير مقالات أساسية .
- تسمح بالكشف عن الفرص (النظرة الاجمالية و الدولية لقطاع معين).
- تضع ببداهة المنشورات المحققة (تضع في الوقت الحقيقي المعلومات حول المنافسين المستعلمين ، قدراتهم في البث ، ميادين كفاءاتهم...).
- هو أداة قوية لمعرفة تقريبا ماذا يقول أو يفكر الآخرون في الوقت المناسب ، و كيف تحصل على المعلومة⁷، (Audrey Knauf,2010)

و حسب " كنوف " : الذكاء الاقتصادي = السهر + التأثير + الحماية

- التأثير: يمكننا التماس مصطلح التأثير كمنشأ متخفي و مستمر الممارسة على شخص أو شيء ، و يعبر عنه على شكل الاقناع أو الردع .
- الحماية : كلمة الحماية يمكن أن يقصد بها الدفاع و الحفاظ على الممتلكات الثقافية و المعلوماتية ، من جهة أخرى تأمين أنظمة المعلومات ، حيث يمكننا ملاحظة ذلك بشكل واضح من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم 02: الأعمدة الثلاثة، الآليات الثلاثة الأساسية للذكاء الاقتصادي

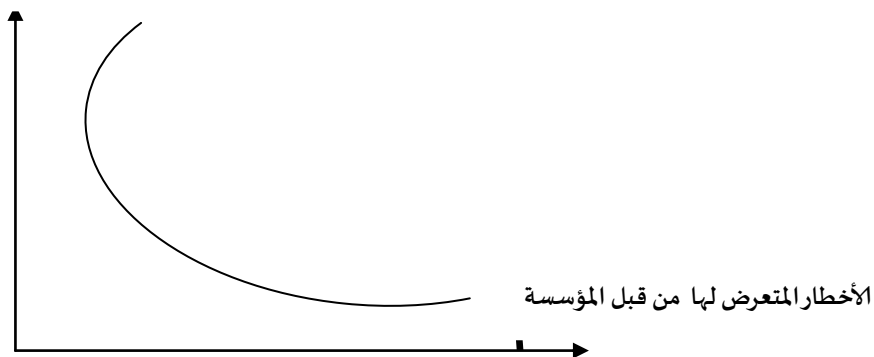


Source : Audrey Knauf , les dispositifs a intelligence economique, compétences et fonctions utiles à leur pilotage, l'Hrmattan, Paris, 2010, p29.

4.3 العلاقة بين ميزانية الذكاء الاقتصادي ومخاطر المؤسسة :

يرى " فرنسوا مويتي" بأنه لابد من تأسيس دالة الذكاء الاقتصادي التابعة لمدى الانفاق على الذكاء الاقتصادي من خلال تخصيص المؤسسة لنسبة معينة من ميزانيتها فيما يتعلق بتطوير الذكاء الاقتصادي بها ، حيث يتضح من الشكل الموالي بأن العلاقة عكسية بين هذين الأخيرين ، فكلما أنفقت المؤسسة من ميزانيتها لتطوير مواردها البشرية وكذا تكوينها في مجال الذكاء الاقتصادي و تطوير استراتيجيته بها كلما قلت المخاطر ، و العكس صحيح (Francis Moaty,2007)⁸ و الشكل الموالي يمكن له أن يعبر عن ذلك :

الشكل رقم3: العلاقة بين ميزانية الذكاء الاقتصادي ومخاطر المؤسسة
ميزانية الذكاء الاقتصادي



Source : Francis MOATY , la formation à la veille et à l'intelligence économique ,Op Cit11.

1.4 أهم تقنيات تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة :

كلما ازداد تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في العالم و ازدادت معه الأهمية الاقتصادية البالغة لهذه المؤسسات، زاد البحث عن الطرق والآليات الجديدة للقيام بتطويرها لتجاوز الصعوبات خاصة تلك المشاكل والعراقيل التي تواجهها أثناء قيامها بخطواتها الأولى للاستثمار، و فيمايلي سنحاول أن نذكر بعض تقنيات تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

2.4 التمويل عن طريق الاستغلال الأمثل للاختراعات والابتكارات

و في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة و إدماج معظم اقتصاديات العالم في ما يعرف بالعملة ، نلاحظ توجه هذه المنشآت الاقتصادية عبر العالم مهما كان حجمها إلى الابتكار و وضع الآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات ، و فيمايلي سنقدم أمثلة حول بعض المؤسسات التي كانت

تعتبر مؤسسات صغيرة و تحولت فيما بعد إلى مؤسسات دولية عن طريق التمويل الداخلي أساسا بفضل استغلال مبتكراتها⁸ (أحمد بوراس، 2008).

3.4 التمويل عن طريق المالية الإسلامية :

يرى الاقتصاديين المهتمين بالمالية الإسلامية بأنها تتميز بالاستقرار بفضل عدم اعتمادها على التمويل بواسطة الاقراض بفائدة ربوية من جهة، والاستخدام الأمثل للموارد من جهة ثانية، و عرف أحد الاقتصاديين المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي البنك الإسلامي : بأنه مؤسسة مالية تقوم بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور وفقا لأحدث الطرق و الأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري و تنشيط الاستثمار و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية بحيث يحل نظام المشاركة في الأرباح محل نظام الفائدة ، و تبرز الأوراق المالية الأسهم دون السندات، و هذه بعض الآليات التمويلية الإسلامية: المضاربة ، المرابحة لأجل ، التمويل بالمشاركة .

4.4 النشر الالكتروني للقوائم المالية :

○ إن مهنة المحاسبة و المراجعة المالية تواجه تحديات جديدة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الأنترنت ، مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في البيانات المالية و من ضمن هذه التحديات ، لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مدققة في مواقعها الالكترونية أو الربط بين بياناتها المالية المدققة و غير المدققة على الأنترنت، تعرض البيانات المالية المنشورة على الأنترنت و المدققة للتلاعب و التغيير من طرف صاحب المؤسسة، أو التلاعب و التغيير من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تأمين الموقع الالكتروني .

5.4 الاعتماد الايجاري :

يعتبر الاعتماد الايجاري من وسائل و صيغ التمويل الأكثر شيوعا في العالم و خاصة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، مما يساعدها على تخطي العقبات و تطوير نشاطها و بالتالي تطور القطاع ككل، من ورائه الاقتصاديات الوطنية و ما يتركه من آثار ايجابية على مختلف النواحي كالتشغيل، المبادلات الاقتصادية و نمو الاقتصاد ككل .

6.4 التمويل عن طريق شركات رأس مال المخاطر :

يهدف رأس مال المخاطر إلى التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال المقدمة من المؤسسات المالية القائمة بشروط ملائمة كما يهدف إلى توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو تلك عالية المخاطر و التي تتوافر لديها في نفس الوقت إمكانيات نمو و عائد مرتفع في حالة نجاحها ، بذلك فإن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل الشركات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها. بالتالي فان الدولة مطالبة بالتشجيع على إقامة شركات رأس مال المخاطر بمنح تخفيضات جبائية على مثل هذه الشركات، و التشجيع على الاستثمار فيها بمنح امتيازات ، كما يمكن لها أن تساهم في تطوير السوق المالية عن

طريق إدخال مؤسسات اقتصادية في البورصة بعد انسحاب شركات رأس مال المخاطر منها في مرحلة لاحقة من نضجها⁹ (بوكساني رشيد ، 2009).

7.4 التمويل عن طريق دعم الصناديق مثل : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR صندوق ترقية التنافسية الصناعية .

8.4 تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية:

تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و في الجزائر هناك العديد من البنوك تقوم بتمويل نشاطات بعض المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

■ بنك التنمية المحلية : الذي انبثق من القرض الشعبي الجزائري ، حيث تأسس في 03 أفريل 1985 و هو بنك الودائع خاضع للقانون التجاري ،، ومهمته تمويل المؤسسات التابعة للبلديات و الولايات و منح قروض متوسطة الأجل للقطاع الخاص .

■ بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) : تأسس هذا البنك بتاريخ 13 مارس 1982 و هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المكملة له(الصناعات الزراعية و الحرف اليدوية ، المهن الحرة و كذا النشاطات التي تخص الانتاج الغذائي و الحيواني... الخ .

■ بنك البركة :يعتبر أول بنك اسلامي تأسس في الجزائر ، بدأ نشاطه سنة 1991 ، و يكمن نشاطه في اطار اجتماعي و تضامني ، حيث يهدف للعمل وفق نظام تسيير أموال الزكاة ، و طرق التمويل التي يطرحها هي نفسها التي تقترحها البنوك الاسلامية في العالم بمعنى : المراقبة ، المشاركة ، الجر ، المضاربة ، الاستثناء ، و يتواجد البنك عبر التراب الوطني تحت اطار شبكة تضم 25 ملحقة ، تقوم بتطوير المالية المصغرة المطابقة لحكم الشريعة^{9 مكرر} (طاهر لطرش ، 2011).

■ و هناك عدة بنوك و مؤسسات مالية أخرى تتعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل: القرض الشعبي الجزائري ، وشركات رأس مال المخاطر.

1.5 أهم التحفيزات المالية و الضريبية الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:

بالإضافة إلى هيئات الدعم الموجهة لترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم اتخاذ جملة من الإجراءات التحفيزية لهذا القطاع و هي:

2.5 في مجال التمويل : لقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير و أهمها تخفيض في معدل فائدة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب:

أ - في مرحلة الإنشاء و التوسيع:

○ الجزائر، وهران، عنابة 0.25%.

○ الجنوب و الهضاب العليا 15%.

○ ولايات أخرى: 1%.

3.5 عند التأهيل:

○ ب الجنوب و الهضاب: 15%.

○ الولايات الأخرى: 1%.

✓ تطوير نشاط التأجير الموجه للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة في البنوك مع تقديم مزايا ضريبية في حال تمويل معدات الإنتاج.

✓ إنشاء مؤسسات ما بين البنوك لتسيير الأصول و تغطية الديون هدفها التقليل من النزاعات.

✓ إنشاء صناديق استثمارية في كل الولايات هدفها المساهمة في رأس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة من قبل الشباب.

✓ منح قروض دون فائدة تصل إلى:

○ 25 % من قيمة الاستثمار أقل أو يساوي 2 مليون دج .

○ 20 % من قيمة الاستثمار الأكبر من 2 مليون دج و أقل من 5 مليون دج .

○ 22 % إذا كان الاستثمار في المناطق الخاصة ، الجنوب و الهضاب العليا.

○ منح قروض بنكية تصل على 70 % من القيمة الكلية للاستثمار.

4.5 في مجال الإجراءات الضريبية:

✓ تخفيض 15 % من الضريبة على أرباح الشركات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الهضاب العليا.

✓ تخفيض 20 % من الضريبة على أرباح الشركات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجنوب.

✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات لفائدة مؤسسات رأس المال المخاطر.

✓ تخفيض 50 % من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الاجمالي للمستثمرين الموجودين في الجنوب الكبير.

✓ إعفاء من دفع الرسم على النشاط المهي و الضريبة على أرباح الشركات و للعمليات بيع السلع و الخدمات الموجهة للتصدير.

✓ منح 20% من الصفقات العمومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المؤسسات الصغيرة جدا).

أما فيما يخص توفير الأوعية العقارية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم إنشاء لجان على المستوى المحلي تساعد على تحديد المواقع و ترقية الاستثمار و كذا ضبط العقار تعمل على توفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المشاريع و تقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹⁰. (فوزي عبد الرزاق، 2013)

5.5 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية محرك للنمو

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤخرا بالتحرك و إنشاء الشبكات ، و ذلك ربما راجع لتدخل الدولة في تحفيز هذا القطاع على الصرامة و الجدية ، لمواجهة تحديات العولمة و لتحسين صورة المؤسسات الوطنية في المحافل و المؤتمرات الدولية فالجزائر الآن أصبحت تعرض فرص الاستثمار، حيث سخرت لذلك من خلال البرنامج الخماسي الخاص بالفترة الممتدة من (2010 - 2014) حوالي 450 مليار دينار للاستثمارات العمومية، و مبلغ 386 مليار تم تخصيصه لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا للدور الديناميكي لها، و نظرا لأنها تعتبر كمحرك لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن مساهمتها في التنمية الاقتصادية ترتفع في ظل الأهمية الرقمية كخلق مناصب، القيمة المضافة ...الخ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمثابة محرك نمو الشغل، كما أنها تطرح خيار النظام التكميلي للاقتصاد خارج المحروقات¹¹. (محمد بن مرادي ، 2012)

1.6 الدراسة المنهجية للبحث

■ منهج و حدود الدراسة :

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في كل من ولايتي بومرداس و كذا سيدي بلعباس ، و ذلك من خلال التقرب من المناطق الصناعية للولاييتين و كذا الهيئات و الادارات الداعمة لهذه الفئة من المؤسسات ، حيث أن نوعية الأسئلة المطروحة كانت تتطلب منا المقابلة و التعرف على المؤسسات عن كثب نظرا لطبيعة الموضوع الاستراتيجية بالنسبة للمؤسسات ، حيث استعملنا منهج دراسة حالة بغية الوصول إلى نتائج الدراسة المتمحورة حول آليات تطبيق الذكاء الاقتصادي و أهم تقنيات التمويل التي تتبعها المؤسسات عينة الدراسة .

✓ مجتمع وعينة الدراسة :

ترتكز دراستنا على نظرية الاستبيانات العشوائية حسب مخرجات نتائج البحث من برنامج " سفانكس " ، أين اعتمدنا في الدراسة على اختيار عينة عشوائية من المؤسسات تتكون من 20 حوالي مؤسسة صغيرة و متوسطة موزعة عبر التراب الجزائري (ولايتي سيدي بلعباس و بومرداس) و التي تم توزيع

الاستبيان عليها، وهذا استنادا إلى افتراض مفاده أن كل المؤسسات تواجه نفس المخاطر ولديها نفس الفرص ، مع اعتبار العامل الجغرافي عنصرا محايدا لا يؤثر على الدراسة ، و قمنا باعتماد مجموعة من المتغيرات الفئوية والاستعانة باختبار khideux .

✓ اختبار أداة الدراسة :

قمنا باعداد الاستبانة الأولية الموجهة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة المتكونة بدورها من حوالي 65 سؤالا ، ليتم فيما بعد الاستغناء عنها واستبدالها باستبانة نهائية معدة بواسطة برنامج "سفانكس"، من خلال اتباع خطوات إعداد الاستبانة النموذجية وفقا للبرنامج السابق الذكر ، أين يمكن للبرنامج عند استكمال إدخال كل المدخلات من البيانات والمعلومات المجمعة إمدادنا بمخرجات هذه المعطيات على شكل نتائج الدراسة المتوصل إليها ، مع امكانية تقييم الاستبانة النموذجية ، تقييم أداة الدراسة ، تقييم لعبة المعطيات ، ويمكن تفصيل أهم الاختبارات المستخرجة كمايلي:

✓ تقييم لعبة المعطيات :

○ التناسب بالنسبة إلى (p) المتوصل إليه حول العينة يقود إلى التوقع في ظل مجال الثقة المحصور

في الصيغة التالية : $29.11\% < p < 70.89\%$. .

○ النتائج المتحصل عليها لديها نسبة خطأ ممثلة ب : 5 % .

1.7 اختبار فرضيات الدراسة

قصد اختبار الفرضيات و التأكد من صحتها، تم اعتماد مجموعة من المتغيرات الفئوية و الاستعانة باختبار khideux ، لدراسة مدى الارتباط بينها .

H0 : تمثل X و Y متغيرين مستقلين .

H1 : تمثل X و Y متغيرين غير مستقلين .

لتكن α (α في الغالب تأخذ قيمة 5٪) احتمال الخطأ من النوع الأول أي : $\alpha = P (H1 / H0)$ ، بمعنى آخر α هو احتمال أن الاختبار يؤدي إلى وجود علاقة بين X و Y ، مع أنه في الواقع العلاقة غير موجودة (أي احتمال وجود علاقة وهمية).

البرامج الاحصائية و من بينها برنامج "سفانكس" يمدنا بالقيمة (p-value) P

فاذا كانت : $P \leq 5\%$ ، فاننا نرفض H0 (وجود علاقة) .

و إذا كانت : $P > 5\%$ ، فاننا لا نرفض H0 (عدم وجود علاقة) .

■ اختبار الفرضية الأولى : وضعنا عدد من الفرضيات في منهجية الدراسة ، و بعد الحصول على البيانات التي ولدتها الاستبانة الموزعة على العينة المبحوثة ، قمنا باختبار فرضيات البحث للتأكد من

وجود أو عدم وجود ارتباط بين المتغيرات.

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين السهر المالي ونوعية الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالذكاء الاقتصادي المتمثلة في السياسة الدفاعية. حيث أنه بعد ربط فقرات الأسئلة التي تخص المتغيرات الثلاث، ظهرت علاقات الارتباط المبينة في الجدول رقم (1) في الملاحق وقد جرى اختبار هذه العلاقات باستعمال اختبار khidex و كانت نتائج الاختبار كما يلي:

حيث بعد مقارنة قيمة P المحسوبة مع قيمة $(\alpha = 5\%)$ كما هو مبين أعلاه، تبين بأن قيمة P المحسوبة هي أصغر من قيمة α ، وهذا ما يقود إلى قبول الفرضية الأولى والتي مفادها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نوعية استراتيجية الذكاء الاقتصادي، السهر المالي والسياسة الدفاعية للمؤسسات ضد المخاطر.

■ اختبار الفرضية الثانية:

H1: توجد علاقة ما، بين السهر المالي وأدوات التمويل المختارة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أين تم تأكيد صحة هذه الفرضية ومن خلال نتائج الدراسة المبينة في الجدول رقم (1) في الملاحق، تبين لنا أن قيمة $(P=2.5\%)$ وهي أصغر من 5%، مما يؤكد لنا مدى صحة هذه الفرضية.

1.8 نتائج الدراسة ومناقشتها:

■ مدلول الذكاء الاقتصادي من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة:

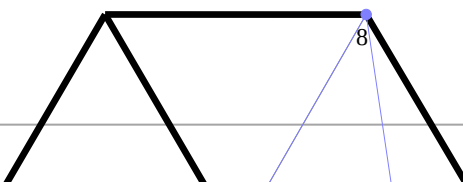
إثر ترددنا على المؤسسات، طرحنا عليها عدة أسئلة تتعلق بمحاولة تحديد مفهوم خاص بالذكاء الاقتصادي من خلال وجهة نظرها الخاصة، حيث استعملنا في بادئ الأمر الأسئلة المغلقة، ثم المفتوحة ثم تلك المحددة باقتراحات لاختيار الإجابة اللازمة، والشكل الموالي يوضح لنا أهم إجابات المؤسسات:

الشكل رقم: 4 مرادفات تعريف الذكاء الاقتصادي

مفهوم الذكاء الاقتصادي

السياسة الاقتصادية

اليقظة الإستراتيجية



المصدر من إعداد الباحثين باستعمال مستخرجات نتائج الدراسة باستعمال برنامج " سفانكس".

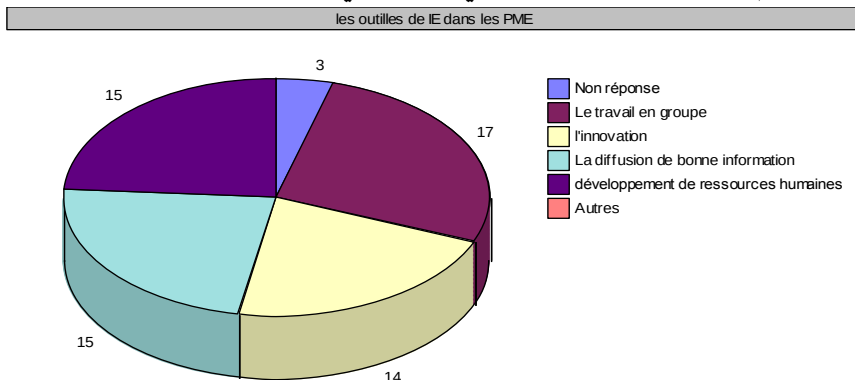
يعبر الشكل على أنواع الإجابات الخاصة بالمؤسسات و المرادفات التي اختارها للتعبير عن مفهوم الذكاء الاقتصادي ، حيث أن 40% من المؤسسات التي تمت فيها الدراسة أردفت بأن الذكاء الاقتصادي هو اليقظة الإستراتيجية للمؤسسة ، في حين أن 20 % اقترحت بأنه عبارة عن إستراتيجية لتحقيق للنمو ، أما نسبة 10 % اقترحت بأنه يعني الأمن الاقتصادي ؛

أين يتضح بأن المؤسسات بدأت تستجيب استجابة نظرية لمعطيات الذكاء الاقتصادي و المعتمدة أساسا على هذه المفاهيم و المصطلحات ، و ذلك باعتبار أن 40% من المؤسسات توقعت بأن الذكاء الاقتصادي هو اليقظة الإستراتيجية بالنسبة للمؤسسة ، و هذا مؤشر على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تعي تماما ماهية الذكاء الاقتصادي .

2.8 أدوات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهتم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدروسة بمسألتي العمل الجماعي و الابداع بدرجة كبيرة ، الأمر الذي يثبت الوعي و كذا يقظة هذه المؤسسات بخصوص متطلبات المنافسة ، حيث أن أغلب المؤسسات تعمل وفق مبدأ العمل الجماعي ، لكسر الحواجز بين الموظفين و المسؤولين ، و تأتي في المرتبة الثانية بث المعلومة المناسبة ، ثم تلي بعدها مسألة تطوير الموارد البشرية ، و الشكل الموالي يوضح ذلك :

شكل رقم 5: أدوات الذكاء الاقتصادي المعتمدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج "سفانكس"

3.8 أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تباينت الاجابات بخصوص أهمية الذكاء الاقتصادي من مؤسسة لأخرى ، حيث أن تكرار الاجابات ب 85% من طرف المؤسسات ترى بأن أهمية الذكاء الاقتصادي تكمن في حماية المؤسسة من المخاطر الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها ، في حين أن 80 % من تكرار اجابات المؤسسات المدروسة كان حول اغتنام فرص جديدة ، أما تكرار الاجابات نسبة 70 % كانت حول تبني أسواق أخرى ، وعادت نسبة 20 % للحفاظ على استمرارية المؤسسة، الأمر الذي يثبت أن المؤسسات عينة الدراسة تعي تماما قيم تتمثل أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسة ، حيث تدل هذه المعطيات على أن هذه المؤسسات على دراية تامة بأن للذكاء الاقتصادي دور كبير في حماية المؤسسة من المخاطر و مساعدتها في ايجاد فرص تجارية جديدة ، كما يمكن له أن يحفظ بقاء و استمرارية المؤسسة من خلال اتباع استراتيجيته .

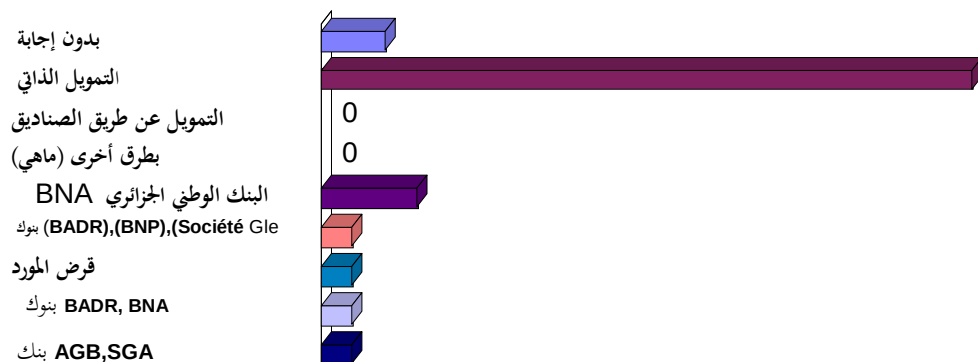
4.8 طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة:

• التقنيات المستعملة في التمويل :

تعتمد أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على الطرق التقليدية في التمويل ، خاصة بالاعتماد على التمويل الذاتي ، بحكم صغر حجمها ، و يمكن للشكل الموالي أن يعبر لنا عن مدى توجهات المؤسسات المدروسة في تمويل نشاطها :

الشكل رقم6: طرق التمويل المعتمدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عينة الدراسة)

طرق التمويل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة

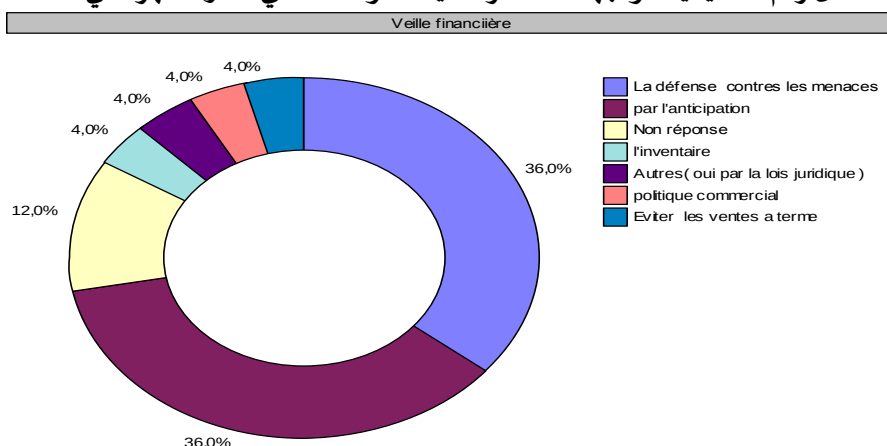


المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج "سفانكس"

5.8 مواجهة المخاطر المالية من قبل المؤسسة:

تواجه المؤسسات عينة الدراسة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها من خلال الدفاع ضد هذه المخاطر، أو التوقع حول أهم الأخطار الممكن الوقوع فيها كمخاطر الأعباء المتحملة الناتجة عن فوائد القروض الممنوحة، وبعض المؤسسات ترجع إلى طريقة الجرد الخاصة بكل ممتلكاتها، و أخرى تواجه مخاطر عدم التسديد من قبل الزبون من خلال الرجوع إلى الردع بالوسائل القانونية، و البعض الآخر منها يلجأ إلى البيع الفوري لتفادي المخاطرة المالية، و يمكننا ملاحظة ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 7 : كيفية مواجهة المخاطر المالية للمؤسسات في اطار السهر المالي



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج "سفانكس".

9. خاتمة :

اشتملت الدراسة على مدى تبني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الالتزام بتطبيق استراتيجية الذكاء الاقتصادي و أهم تقنيات التمويل التي تتبعها بغية الابتعاد عن المخاطر و البحث عن فرص جديدة لمواجهة المنافسة ، حيث تبين من خلال دراستنا للعينة أنها تقوم باختيار أدوات تمويلية أكثر أمانا بالنسبة إليها. مما يدل عن الدفاع عن نفسها بطريقة مسبقة ، في حين أنها لم تفكر أبدا في التطلع إلى إيجاد موارد مالية جديدة .

كما تجدر الإشارة إلى أنه من الخطأ فعلا الحكم على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بأنها لا تسعى أو لا تحاول العمل وفق تطبيقات الذكاء الاقتصادي ، حتى لو كان الأمر بطريقة دفاعية و ضمنية .

10. نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا للعينة و كذلك اختبارنا و تحليلنا للفرضيات تمكنا من الوصول إلى نتائج

البحث التالية :

■ العلاقة المستوحاة بين الذكاء الاقتصادي و السهر المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يبدو من خلال الدراسة أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية تربط الذكاء الاقتصادي بالسهر المالي متمثلة في تلك العلاقة التكاملية ، حيث أن السهر المالي للمؤسسات عينة الدراسة و يقظتها فيما يخص الاستراتيجية المالية التي تتبعها تدل على تبني سياسة دفاعية كتطبيق للذكاء الاقتصادي بها ، و ذلك من خلال استباق التعرض للمخاطر المالية مثلا.

■ تقنيات التمويل المستعملة من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدروسة :

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عينة الدراسة على الطرق التقليدية في التمويل ، (كاللجوء إلى التمويل الذاتي ، و محاولة تفادي الاقتراض من البنوك لأجل وفق أسعار فائدة) ، في حين تبتعد كل البعد عن التمويل بطرق أخرى مثل : (التمويل عن طريق الصناديق كصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أو التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر أو عن طريق المالية الإسلامية و غيرها) ، و هذا راجع ربما لعدم دراية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهذه الطرق التمويلية ، و خوفها من الوقوع في مخاطر مالية مستقبلية يصعب مواجهتها ، الأمر الذي يجعل منها تتخبط بين استمرارية بقاءها من جهة ، و مواجهة تداعيات المنافسة الشرسة من جهة أخرى .

11. ملاحق:

جدول رقم 1: اختبار khideux للعلاقة بين المتغيرات: الذكاء الاقتصادي، السهر المالي والسياسة الدفاعية المتبعة من طرف "م ص وم"

Groupe n°3									
	oui			non			politique deffenssif		
	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth
la surveillance	0	0,0%	0,71	5	100,0%	0,12	5	100,0%	
la sécurité	2	14,3%		12	85,7%		14	100,0%	
Autofinancement , pourquoi ?.....	3	15,0%	0,13	17	85,0%	0,03	20	100,0%	
Veille financière2	5	18,5%		22	81,5%		27	100,0%	
Oui	3	18,8%	0,01	13	81,3%	<0,01	16	100,0%	
Veille financière	3	17,6%		14	82,4%		17	100,0%	
par l'anticipation	2	20,0%	0,01	8	80,0%	<0,01	10	100,0%	
Veille financière	5	21,7%		18	78,3%		23	100,0%	
Non	1	14,3%	0,04	6	85,7%	<0,01	7	100,0%	
Veille financière1	3	17,6%		14	82,4%		17	100,0%	
Neant	0	0,0%	1,13	9	100,0%	0,16	9	100,0%	
outils de financement	2	12,5%		14	87,5%		16	100,0%	

la sécurité / politique deffenssif p = 12,2%; chi2 = 14,00 ; ddl = 9 (PS)
 Veille financière2 / politique deffenssif p = 7,2%; chi2 = 10,10 ; ddl = 5 (PS)
 Veille financière / politique deffenssif p = 63,3%; chi2 = 0,23 ; ddl = 1 (NS)
 Veille financière / politique deffenssif p = 13,7%; chi2 = 8,37 ; ddl = 5 (PS)
 Veille financière1 / politique deffenssif p = 95,5%; chi2 = 0,09 ; ddl = 2 (NS)
 outils de financement / politique deffenssif p = 2,5%; chi2 = 16,00 ; ddl = 7 (S)

المصدر: نتائج الدراسة من مستخرجات برنامج "سفانكس"

12. المراجع و الهوامش:

¹ Bernard Besson –Jean Claude poussin, l'audite intelligence économique, maitre en place a optimiser dispositif coordonne d'intelligence économique -dunois paris 1998 , p 03.

² مراد ناصر، ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة ، ذكاء الاعمال محرك تنافسية المنظمة الجزائرية ، دراسة حالة الجزائر ورقة مقدمة ، الى المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ، ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة الأردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، ابريل 2012، عمان الأردن ، ص 742.

³ Véronique coggia , intelligence économique et prise de décision dans les PME ;l'Harmattan , Paris 2009,p18.

⁴ Nicolas Moinet, petite histoire de l'intelligence économique une innovation à la France,l'Harmattan , p31,Paris 2010..

⁵ Nicolas Moinet ,Vig IE la lettre d'information du Master IECS de ICOMTEC. Université Poitiers ,Mars 2007, p 7.

⁶ Véronique coggia ; intelligence économique et prise de décision ,op cit ,p62.

⁷ Audrey Knauf , les dispositifs d'intelligence économique, compétences et fonctions utiles à leur pilotage,l'Hrmattan,paris,2010,p 35.

⁸ Francis MOATY , **la formation à la veille et à l'intelligence économique**, un besoin vital pour les organisations, professeur ESIEE.Paris, 2007, p11.

⁸ أحمد بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عناية ، الجزائر ، 2008، ص 129 .

⁹ بوكساني رشيد ، ملاحظات حول طرق التمويل الحديثة للمؤسسات الجزائرية ، مع الإشارة إلى حالة القرض السندي

لمؤسسة سوناطراك

Revue, reformes économiques en économie mondiale No 06-2009, publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce Alger, P 112.

⁹ مكر ، طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر 2010/2011، ص 191.

¹⁰ فوزي عبد الرزاق ، اشكالية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين اجراءات الدولة و التحديات الراهنة ، تقييم آثار برامج الاستثمارات و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . 11 ، 12 مارس 2013.مدارس الدكتوراه ، جامعة سطيف الصفحتين 18، 19.

الكتاب الأبيض للحكومة ، مرجع سابق ، ص 228 ،

¹¹ محمد بن مرادي ، وزير الصناعة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، صناعة الجزائر ، مجلة ثلاثية ، لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، ، خمسون سنة من الصناعة ، العدد 04-جويلية 2012 ، ، ص 50 ، بتصرف